*مراتب المقاصد الشرعية بين القطعية والظنية*

*بحث فى مقاصد الشريعة*

*إعداد أ/ دعاء حسن أحمد عبد الدايم*

*قسم الفقه وأصوله*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*doaa.hassan@mediu.edu.my*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في مراتب المقاصد الشرعية بين القطعية والظنية**

**الكلمات المفتاحية : الفقهي ، الاستدلال ، الأصول**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن مراتب المقاصد الشرعية بين القطعية والظنية**

1. **عنوان المقال**

**إذا كان واقع الاستدلال الفقهي يتميَّز في معظم أصوله بالظن ولا تتقارب فيه المدارك بسبب تبعية أصوله لمقتضيات المذهب الفقهي, فإن من المهام المستقبلية لمنظِّري هذا الاستدلال، البحث في جملة من الأصول المقاصدية التشريعية, التي من شأنها اعتمادها التقريب بين مدارك الفقهاء والتوحيد في منطلقاتهم النظرية, يعد إنجاز هذا المطلب العلمي، مقصد الطاهر ابن عاشور الأول من البحث في (المقاصد الشرعية)، ذلك المطلب المتجسّد في دعوته إلى إنشاء علم المقاصد, استخلاصًا من ثُلَّة من الأصول القطعية في التفقه الشرعي, فإطار البحث في المقاصد يرتبط بتلك الدعوة, وينشغل الطاهر بن عاشور بالتنظير لتلك الأصول المقاصدية, وتلك خطوة أولية في إنجاز مشروع علم المقاصد, فإن العبرة في شرعية أصول علم المقاصد هو في مدى قطعيتها أو قربها من القطع، حتى يصح تحكيمها في الحجاج والاستدلال, لكن تأسيس الاستدلال خاصة والتفقه الشرعي عامة, على القطع, لم يرد فقط مع روَّاد الفكر المقاصدي, بل اشتغل به غيرهم، كالإمام ابن حزم المؤسس الأول للمذهب الظاهري تأصيلًا وتفريعًا.**

**من هنا يرتبط البحث في المقاصد الشرعية بإشكال منهجي أساسي في عِلم الأصول, ذلك هو إشكال القطع والظن, ويتحصل من ذلك في إطار الدعوة إلى علم المقاصد, تندرج نظرية ابن عاشور التي لا يمكن فهمها وتفهيمها أيضًا, إلا في ارتباطها بإشكال القطع والظن في الأصول المعتمدة في التفقه الشرعي, وحتى يتجلى كل ذلك من الإطار وهذا الارتباط، توزع هذا المبحث إلى عنصرين أساسين: وهو إشكال القطع والظن في علم الأصول, ثم بعد ذلك علم المقاصد.**

**المراجع والمصادر**

1. **الريسوني، أحمد الريسوني، (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م**
2. **ابن عاشور، محمد الطاهر ابن عاشور، (مقاصد الشريعة الإسلامية) ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2005م**
3. **العالم، يوسف حامد العالم، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، هيرندن –فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991م**
4. **الجندي، سميح الجندي، (أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية وآثارها في فهم النص واستنباط الحكم) ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2003م**
5. **عطية، جمال الدين عطية، (النَّظرية العامة للشريعة الإسلامية) ، القاهرة، مطبعة المدينة، 1988م**
6. **الحسني، إسماعيل الحسني، (نظرية المقاصد عند ابن عاشور) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995م**
7. **عبد الخالق، عبد الرحمن عبد الخالق، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، مكتبة الصحوة الإسلامية، 1985م**
8. **الفاسي، علال الفاسي، (مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها) ، دار الغرب الإسلامي، 1993م**
9. **الصدي، محمد علي الصدي، (مقاصد الشارع الضرورية دراسة تأصيلية) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004م**
10. **الخادمي، نور الدين مختار الخادمي، (المقاصد الشرعية: تعريفها، أمثلتها، حجتها) ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2003م**
11. **الزحيلي، محمد الزحيلي، (مقاصد الشريعة) ، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م**
12. **العالم، يوسف حامد العالم، (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) ، الدار العالمية للكتاب الإسلامية، 1994م**
13. **الخادمي، نور الدين مختار الخادمي، (المقاصد الشرعية وصلتها بالأدلة الشرعية وبعض المصطلحات الأصولية) ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2003م**